اتجاهات النخبة نحو تأُيير مواقع التواصل الاجتماعى على الأمن القومى المصرى :دراسة ميدانية

الملخص

سعت الدراسة إلى التعرف على اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعى على الأمن القومى فى بعده(السياسى ،العسكرى ،الاقتصادى ،الفكرى ، الاجتماعى)، وقد تطلبت إجراءات الدراسة استخدام منهج المسح الإعلامى بشقه الميدانى، واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات،حيث تم تطبيق ٩٠ استمارة على النخبة السياسية والأمنية والأكاديمية بواقع ٣٠ استمارة على كل نخبة،واعتمدت على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام كاطار نظرى لها ،وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أهمها :-

- غلب على نمط متابعة المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعى ،نمط المتابعة الدائمة،وأن أعلى معدلات تصفح لتلك المواقع لصالح معدل تصفح أكثر من ساعة.
- ارتفاع أعداد المبحوثين الذين يثقون فى الأخبار والمعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعى،فقد تراوحت درجات الثقة ما بين بدرجة كبيرة وبدرجة متوسطة وعدم الثقة،وجاء أعلى معدل للثقة لصالح معدل الثقة بدرجة متوسطة،فى حين جاء أقل معدل للثقة هو المعدل عدم الثقة .
- ارتفاع معدلات مساهمة مواقع التواصل الاجتماعى فى رفع مستوى الثقافة الأمنية للأفراد.
- ارتفاع درجة التقييم المتوازن للمبحوثين حول دور مواقع التواصل فى التوعية بالأمن القومى .
- مواقع التواصل الاجتماعي لا تشكل في حد ذاتها تهديدا للأمن القومى ، وإنما المشكلة الحقيقية تتمثل في فكر مستخدميها والقائمين عليها، وكان الفيس بوك من أكثر مواقع التواصل خطورة على الأمن القومى ،يليه موقع – المشاهده – يوتيوب (ملفات الفيديو التى يتم تداولها)،فى حين جاء تويتر فى المرتبة الأخيرة.
- اعتبر أغلب المبحوثينقرار وزير الداخلية اللواء محمد ابراهيم باعتزام وزارته مراقبة مواقع التواصل الاجتماعى لرصد المخاطر الأمنية بمثابة تجسيد لآليات الدولة البوليسية العميقة وتقييد للحريات، والعودة إلى عصر ما قبل الثورة.
- تراوحت اتجاهات المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على كل من الأمن (الاجتماعى ،والاقتصادى) ما بين الموافق والمحايد، فالاتجاه العام اتجه للموافقة على تأثيرها السلبى على الأمن الاجتماعى

والاقتصادى،فى حين غلب على اتجاههم الطابع المحايد (اللارأى) نحو العبارات الإيجابية ، وهذا يوضح أن الاتجاه العام لدى النخبة يميل إلى الموافقة على التأثير السلبى لمواقع التواصل الاجتماعى على كل من الأمن (الاقتصادى والاجتماعى).

- كما غلب الاتجاه المحايد حول تأثير مواقع التواصل الاجتماعى على كل من الأمن (العسكرى ، الفكرى ،السياسى) ، فقد برز أغلبهم غير قادرين على تحديد اتجاهاتهم تجاه كل من العبارات الإيجابية والسلبية،وهذا يرجع إلى أن مواقع التواصل تعد سلاح ذو حدين،لها تأثيرها الإيجابى والسلبى .
- دعمت النتائج رفض الفرض القائل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل متابعة المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعى وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على الأمن القومى (الاجتماعى ، العسكرى ،الاقتصادى ، الفكرى ، السياسى).
- ثبوت صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين معدل الثقة وبين الاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومى نسبيا ، حيث ثبتت الدراسة وجود ارتباط دال إحصائيا بين معدل الثقة وبين الاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكرى والاجتماعى والسياسى ، ،وترفضه فيما يتعلق بعدم وجود ارتباط دال إحصائيا بين معدل الثقة فى مواقع التواصل وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على كل من الأمن الاقتصادى والفكرى
- دعمت النتائج ثبوت صحة الفرض القائل : تختلف اتجاهات المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومى باختلاف المتغيرات التالية (النوع – السن – المؤهل الدراسى – الوظيفة – عدد سنوات الخبرة – مستوى الدخل) جزئياً ، حيث ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعى على الأمن العسكرى تعزى لمتغيرى (عدد سنوات الخبرة ،مستوى الدخل) ،فى حين ثبت عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين (النوع– السن – المؤهل الدراسى – الوظيفة) والاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعى على الأمن القومى من جهة أخرى .

وأوصت الدراسة بضروة :-

- سن تشريعات وقوانين تحمي كل من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والأمن القومي للبلاد ، وهذا يحتاج إلى تطوير الأجهزة الأمنية كي تستطيع فرض رقابتها وسيطرتها على كل ما يتم تناوله من خلال هذه المواقع،دون الإخلال بخصوصية مستخدميها وحرياتهم.
- العمل على الإفادة من إيجابيات شبكة التواصل الاجتماعى بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للبلاد ونشر الوعي والثقافة القانونية والحقوقية والأمنية والحفاظ على المكتسبات الوطنية ودعم أمن

واستقرار البلاد من خلال تقديم المعلومات الصحيحة والتصدي لأي محاولات مشبوهة فيها تشويه للمنجزات التنموية والحضارية والفكرية والأخلاقية والاقتصادية والعسكرية.